بيع أذون خزانة بقيمة ٧٨,٨٠٧ مليار ريال

●،، الثورة: خاص

تم بمقر البنك المركزي يوم أمس الأول تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم «٧٠٣».

وبلغت القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ ٧٨,٨٠٧,٥٠٠,٠٠٠ ريال كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجل الثلاثة «٩١» ، «١٨٢» و «٣٦٤» «٢٢,٧٢٪» ، «٢٢,٧٦٪» ، «٢٢,٨٠٪» على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية اليوم السبت.

ارتفاع عدد المشتغلين اقتصاديا إلى ٤,٧ مليون عامل

كتب/عبدالله محمد

■،،أكد تقرير رسمي أن سوق العمل حظي باهتمام متزايد خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر التي أعطت التخفيف من الفقر والحد من البطالة الأولوية، وبرز ذلك من خلال ما تم توفيره من فرص عمل مؤقتة ودائمة للشباب القادر على العمل في مختلف المشروعات الاستثمارية التي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة حيث أرتفاع في عدد المشتغلين اقتصادياً ولا يشمل هذا العدد العاملين بدون مقابل خلال سنوات الخطة من ٤,٥٥٠,٠٠٠ مليون عامل في العام ٢٠٠٧ م إلى ٤,٧٦٥,٠٠٠ مليون عامل في العام ٢٠٠٨ م، وبنسبة ٤,٧ ٪ .

كما أن هذه التقديرات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء لعدد المشتغلين لم يراعى فيها عملية الاحتساب للمشاركة لهذا نجد أن الإدارة العامة للقوى البشرية بوزارة التخطيط قدرت عدد المشتغلين في العام ٢٠٠٧م بحوالي ٣٨٩٩٠٠٠ مليون عامل ليصلوا في العام ٢٠٠٨م إلى ٣٩٨٢٠٠٠ مليون عامل، وبالرغم من ذلك التفاوت إلا أن النمو في عدد المشتغلين يعود إلى عدة عوامل منها ترشيد النفقات غير الضرورية لصالح النفقات الاجتماعية والتنموية والتركيز على تنفيذ مشروعات شبكة الأمان الاجتماعي.) انخفاضاً طفيفاً في معدلات البطالة حيث انخفض المعدل من ١٦,٢٪ في العام ٢٠٠٤م إلى ١٥,٤٪ في العام ٢٠٠٨ م.

وهذه التقديرات لمعدلات البطالة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء تفاوتت مع تقديرات الإدارة العامة للقوى البشرية والتي قدرت نسبة البطالة في العام ٢٠٠٧م بحوالي ١٥,٦ لتصل إلى ١٦ في العام ٢٠٠٨م وبالرغم من هذا الاختلاف في معدلات انخفاض البطالة منذ العام ٢٠٠٤م.

إلا أن معدل البطالة لا يزال مرتفعاً عند مقارنته ببعض معدلات البطالة مع الدول المجاورة، ويعود ذلك إلى عدم كفاءة استيعاب سوق العمل لتنامي قوة العمل والذي يعود إلى عدة أسباب منها ضعف مخرجات التعليم وعدم ملاءمتها مع سوق العمل. إلى جانب محدودية عملية التدريب والتأهيل وضعف المهارات الفنية لقوة العمل الحالية التي تتميز بارتفاع نسبة الأمية فيها، وتسعى الحكومة تشجيع عملية التدريب والتأهيل، والتوسع في فتح معاهد التدريب والتعليم الفني وكليات المجتمع، وتشجيع الصناعة وتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر.

وأوضحت وزارة التخطيط أن عدد القوى العاملة في تزايد مستمر وارتفعت بمعدلات نمو سنوية قدرت بحوالي ٤,٤٪ فيما عدا العام ٢٠٠٥م حيث أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة أن حجم قوة للعام ٢٠٠٥ بلغ ٤٩٤٥٠٠٠ عامل وبمعدل نمو ١٦,٥٪ لتصل إلى ٥٦٣٤٠٠٠عامل في العام ٢٠٠٨م.

ولفتت إلى أن القطاعات غير النفطية شهدت ارتفاعا في معدلات النمو خلال سنوات خطة التنمية إلا أن العام ٢٠٠٨م شهد بعض التراجع بنسبة ١,٣٩٪ .

خلال رمضان

إحالة ٣٩ مخالفة لشروط صحة البيئة إلى نيابة المخالفات بالحديدة

■،، الثورة/ يحيى كرد

أحالت إدارة صحة البيئة بمكتب الأشغال العامة بمحافظة الحديدة خلال شهر رمضان الحالي ٣٩ مخالفة للشروط صحة البيئة وبيع مواد غذائية منتهية الصلاحية إلى نيابة المخالفات بالمحافظة.

وقال الأخ صالح حميد شرف مدير عام مكتب الأشغال العامة بمحافظة الحديدة في تصريح لـ"الثورة" بأنه تم أيضاً إتلاف ٦٨ طناً من الأسماك والدجاج المجمد غير الصالح للاستخدام الآدمي بعد أن تم ضبطها في ٣٤٠ زيارة ميدانية نفذتها فرق إدارة صحة البيئة خلال شهر رمضان المبارك لمختلف أسواق محافظة الحديدة ومديرياتها إلى جانب أخذ ١٧ عينة من مياه الكوثر لتحليلها والتأكد من سلامتها للشرب.

مشيراً إلى فرق التفتيش الميداني لازالت تواصل نزولها الميداني إلى أن الأسواق للتأكد من سلامة السلع الغذائية وغيرها من السلع التي يتم تداولها خلال شهر رمضان وسيتم ضبط أي مخالفة وإحالتها إلى نيابة المخالفات وفقا للقانون.

ورشة عمل بعدن لمشرفي الحراسات المدنية للمنشآت التجارية والبنوك

■،، عدن/سبأ

أكدت ورشة العمل التي عقدت أمس الأول بعدن لمشرفي الحراسات المدنية الأمنية للمحلات التجارية والمنشات والبنوك التابعة للقطاعين العام والخاص أهمية رفد استيعاب الشباب المؤهلين فنيا وتقنيا للمساهمة في حماية تلك المنشآت.

وشدد المشاركون في الورشة التي نظمتها دوائر الحراسات المدنية بالتعاون مع المجالس المحلية وعقال الحارات ومدراء عموم المديريات وأصحاب المحلات على ضرورة وضع خطة تأمين المنشآت خلال إجازة عيد الفطر المبارك، مستعرضين الخطة التي تم تنفيذها خلال شهر رمضان الكريم والنجاح الذي حققته في هذا المجال. على صعيد آخر اختتمت بعدن أمس دورة تدريبية في مجال الفحص والتفتيش للعدادات الكهربائية واستهلاك الطاقة، نظمها فرع مؤسسة الكهرباء بعدن بالتعاون مع كلية الهندسة بجامعة عدن.

هدفت الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى رفد ٢٧ مهندسا وفنيا من العاملين في فرع المؤسسة مهارات عن الطرق المتبعة لجمع أرقام العدادات والتأكد من عملها دون تعرضها لفصل من قبل المستهلكين بهدف السحب العشوائي وعدم تسديد الفواتير.

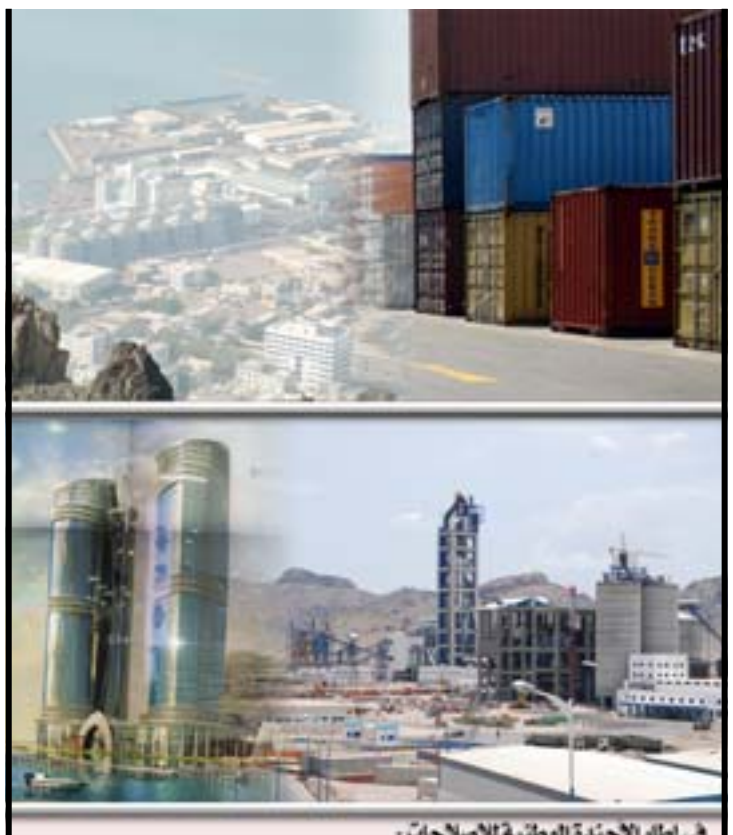

في إطار الأجندة الوطنية للإصلاحات:

الحكومة تتجه في مراجعة القوانين المالية والتجارية المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار

■،، نجحت الحكومة خلال العام الماضي ٢٠١٠م في مراجعة العديد من القوانين المالية والتجارية المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية، وزيادة الاستثمارات الخاصة مما ممكنها من تحقيق تقدم ملموس على الواقع الميداني أشادت به الهيئات والمؤسسات المالية الدولية فيما تؤكد الحكومة من جهة أخرى مواصلتها الجهود لتحسين بيئة الاستثمار والأعمال بشكل أكثر سرعة بهدف زيادة الاستثمارات الخاصة بنسبة ٣٠٪ وتحقيق زيادة في قيمتها بحوالي ١٠٪، خلال العامين الجاري والقادم.

فقد مثلت الإجراءات الحكومية لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتشجيع القطاع الخاص من المقاولين والموردين والاستشاريين وتطوير أدائهم في إطار تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات، احد ابرز الأعمال التي قامت بها الحكومة خلال الفترة الماضية من العام الجاري .

تقرير/ أحمد الطيار

ووفقا لأراء محللين وخبراء اقتصاد فقد تمكنت الحكومة وفي إطار عملها لترجمة وتجسيد مصفوفة أجندة الإصلاحات الوطنية وتنفيذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية في الجانب التشريعي والمالي من إصدار قانون الاستثمار الجديد وتعديل قانون التجارة وإصدار قانون الذمة المالية وقانون مكافحة الفساد وقانون المناقصات والمزايدات وكذا القانون رقم (١) بشأن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات والهيئة العليا للرقابة على المناقصات.

وتقول وزارة التخطيط والتعاون الدولي إن قانون المناقصات والمزايدات رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧م أناط بوزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولية التنسيق والإشراف على المشروعات الممولة خارجيا جزئيا أو كليا، وتحديد مساهمة الحكومة في المشاريع الممولة خارجيا بالتنسيق مع وزارة المالية والجهات المستفيدة، وتقديم المشورة للجهات المشاركة في كافة مراحل المناقصة للمشروعات الممولة خارجيا.

معتبرة أن هناك دوراً حيوياً للجنة العليا للمناقصات والمزايدات يتكامل مع الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والجهود التي تبذلانها باعتبارهما منظومة واحدة وهو ما جعل شركاء التنمية يثنون على تلك الخطوات باعتبارها تقود إلى دعم جهود التنمية والإصلاحات الاقتصادية في اليمن.

وتسعى الحكومة من خلال الهيئة إلى إنشاء مؤسسة نموذجية لمساعدتها في تنفيذ المشاريع ومشترياتها طبقا لقواعد سليمة وفترات زمنية مخططة بما يؤدي إلى رفع قدرة الأجهزة الحكومية على استيعاب القروض والمساعدات والتسريع في انجاز واستيعاب المخصصات المالية والدولية لليمن.

.حيث باتت الهيئة عضوا رسميا في الشبكة العربية للنزاهة والشفافية ابتداء من مايو الماضي، كما تم إدراجها ضمن أصدقاء اليمن في مجموعة العدل وسيادة القانون التي تترأسها مملكة هولندا والأردن بهدف تعزيز هذه الرابطة.

ومن المقرر أن تقوم الهيئة بتقديم مصفوفة العمل المطلوب انجازه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٠م تمهيدا لعرضه على اجتماع المانحين وأصدقاء اليمن المقرر عقده نهاية الشهر الجاري في واشنطن.

ويأتي إنشاء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات تنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية فيما يتعلق بتعزيز النزاهة والشفافية في أعمال المناقصات والمزايدات.

وتحرص الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية على تنفيذ قانون المناقصات وبما من شأنه الحد من الفساد وحماية المال العام وصيانة ممتلكات الدولة والمجتمع بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في إعداد القانون وكذا اللجان التي أنجزت اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والدور قامت به اللجنة العليا للمناقصات في هذا الخصوص.

وتعتبر الهيئة جهازاً مستقلاً يستهدف تحقيق أهداف السياسة العامة للحكومة والمتمثل في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ أجندة الإصلاح المالي والاقتصادي في جميع مرافق منظومة العمل الحكومي وتحقيق النزاهة والمساواة بين المتناقصين.

ووفقا للتقرير الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية ذراع الاستثمار في القطاع الخاص التابع لمجموعة البنك الدولي فقد تقدمت اليمن ٤ مراتب في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٠م كما احتلت المرتبة ٩٩ من بين ١٨٣ دولة متقدمة من المرتبة ١٠٣ بين عدد الدول في تقرير العام الماضي. وبهذه الخطوة واصلت اليمن التي كانت الأسرع تطبيقا للإصلاحات في العام في مجال بدء النشاط التجاري العام الماضي تنفيذ إصلاحات تستهدف تسهيل إجراءات تأسيس الشركات، في الوقت الذي عززت القدرة على الحصول على المعلومات الائتمانية، وسرعت وتيرة التجارة عبر الحدود من خلال انشاء نظام الكتروني جديد لتقديم المستندات.

فقد نفذت اليمن خلال الفترة الماضية ثلاثة إصلاحات في مجالات بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، ضمن ٢٨٧ اصلاحا سهل ممارسة أنشطة الأعمال، وبزيادة نسبتها ٢٠٪ عن السنة الماضية.حيث قفزت اليمن في مؤشر الحصول على الائتمان إلى المرتبة ١٥٠ عاماً ٢٠١٠م بعد أن كانت في المرتبة ١٧٤ متقدمة بذلك ٢٤ مرتبة، كما تقدمت ٧ مراتب في مؤشر التجارة عبر الحدود ومرتبة واحدة في كل من تنفيذ العقود وإغلاق المشروع وأوضح التقرير أن عدد الإجراءات في اليمن لبدء المشروع ٦ إجراءات وهو اقل من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ ٩,٧ وعدد الأيام ١٢ يوماً في اليمن بأقل من المتوسط في المنطقة .وكشفت الأجندة الوطنية للإصلاحات "المرحلة الثانية ٢٠٠٩- ٢٠١٠م" التي أقرتها الحكومة عن حزمة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تطوير البيئة الاستثمارية وتسهيل أداء الأعمال، أبرزها إصدار قانون السجل العقاري والبدء في تطبيقه بما يمكّن من حل مشكلة الأراضي الخاصة بالاستثمار، وإصدار قانون الاستثمار الجديد، وتنفيذ استراتيجية الترويج للاستثمار في اليمن من أجل إيجاد بيئة استثمارية مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، واستكمال تطبيق نظام النافذة الواحدة بما يحسّن وضع اليمن في مؤشر بدء الأعمال الدولي واختصار الوقت اللازم لبدء الأعمال من ١٣ يوم إلى خمسة أيام، بالإضافة إلى تطوير نشاط وحدة الشراكة مع القطاع الخاص "PPP" بوزارة التخطيط والتعاون الدولي لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

كما قامت الحكومة بتعديل المادة رقم "٢٤٨" من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧م بشأن الشركات التجارية بحيث تم إلغاء الشرط المسبق لرأس المال "ثلاثة ملايين ريال" كشرط لتسجيل الشركات ذات المسئولية المحدودة، وأجاز التعديل أن يكون رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة كافياً لتحقيق أغراضها ،ويحدد الشركاء رأس مال الشركة في عقد تأسيسها، إلى جانب إنشاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص.

وتمتلك اليمن الكثير من المزايا والفرص الاستثمارية المجدية في كافة القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية، إلا أن واقع الاستثمار الخاص ما يزال يشير إلى تواضع تفاعل القطاع الخاص مع الجهود الحكومية والارتقاء بحجم استثماراته إلى المستوى المستهدف في خطة التنمية.

واحتلت اليمن المرتبة رقم ٩٨ في الترتيب العام لمؤشر تبسيط وتسهيل أداء الأعمال من بين ١٨١ دولة تضمنها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٠م "DOING BUSINESS." وجاءت اليمن في مرتبة متقدمة في ستة مؤشرات هي التعامل مع تراخيص البناء للاستثمار، وتنفيذ العقود، وتوظيف العاملين، وتسجيل الممتلكات، وبدء المشروع، وإغلاق المشروع. بينما كانت مؤشراتها متدنية في أربعة مؤشرات هي دفع الضرائب، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود "الاستيراد والتصدير."

الدعوة لربط أي زيادة في أجور موظفي الدولة بالسلوك الوظيفي الإنتاجي

كتب/أحمد الطيار

■،، حثت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة على ربط استراتيجية الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة من الحكومة للموظفين بالسلوك الوظيفي وتوجيه ذلك السلوك بالاتجاه المرغوب فيه وبما يعزز السلوك الأخلاقي مع ضرورة التوعية بقوانين ولوائح الوظيفة العامة وصياغة برامج تدريبية وعملية مستمرة واعتبار جزءاً من متطلبات وكفاءة وجدارة الفرد في الاستمرار بشغل الوظيفة.

وشددت الدراسة التي أعدها الدكتور سنان غالب المرهضي أستاذ الإدارة بكلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء على ضرورة تفعيل الرقابة والمحاسبة على سوء استخدام الممتلكات العامة مع ضرورة إعادة النظر بإجراءات الترقية والتعريف بها في أوساط الموظفين وجعلها أكثر موضوعية وبما يحقق نوعا من العدالة والشفافية.

مؤكدة على أهمية وضع وصياغة استراتيجيات أجور ومرتبات أكثر مرونة وإمكانية تكييفها والبيئة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تقسم المرتبات والأجور إلى جزأين احدهما يغطي الحد الأدنى من احتياجات الموظف ،والآخر يتم ربطه بمدى التزام الموظف عمليا وسلوكيا أثناء أداء واجباته الوظيفية مع التأكيد على ضرورة إدراك أهمية التمييز بين المنظمات العامة في المرتبات والأجور والسلوك الأخلاقي الواجب الالتزام به وفقا لطبيعة النشاط.

لافتةً إلى أهمية جعل السلوك الأخلاقي أحد المعايير الأساسية في المفاضلة بين القادة الإداريين وتقييم فاعلية أدائهم على أساس سلوكهم الأخلاقي ورضا المرؤوسين عنهم.

مؤكدة على ضرورة تضمين معايير وتقييم ومكافأة وترقية الموظف بعدالة وحيادية تعامله مع طالبي الخدمة من المواطنين.

كاشفة أن شاغلي الوظيفة العامة في الهيئات والمصالح العامة في بلادنا لا يتمتعون بأخلاقيات الوظيفة العامة أثناء أدائهم الوظيفي وإنهم يستخدمون الممتلكات العامة لأغراض شخصية ولغير ما خصصت له.

وقالت الدراسة التي حملت عنوان أثر نظام الحوافز في أخلاقيات الوظيفة العامة دراسة ميدانية على عينة من الموظفين في المنظمات العامة إن من أسباب عدم الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة هو عدم إدراك عواقب السلوك غير الأخلاقي ،ومعرفة أن هناك معايير سلوكية ملزمة على شاغل الوظيفة العامة.

واستنتجت الدراسة أن المجاملات والمحسوبية والولاءات الضيقة وتعقد إجراءات الترقية تؤدي إلى انخفاض الرضا عن الترقية لدى أفراد العينة.

وأثبتت أن استراتيجية الأجور والمرتبات المطبقة منذ مايو ٢٠٠٧م في القطاع العام غير فاعلة ولم تحقق الأهداف المخطط لها والتي تكمن في تحسين الوضع المعيشي والرضا والإنتاجية والأداء لدى شاغلي الوظيفة العامة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والتضخم.

وأوضحت عدم ظهور فروقات معنوية أخلاقية في أوساط أفراد عينة الدراسة في المنظمات العامة مما يعني عدم تمييز استراتيجيات الأجور والمرتبات وأخلاقيات الوظيفة العامة بين منظمات القطاع العام.

كاشفة عن أن القادة الإداريين يؤثرون جوهريا على سلوك مرؤوسيهم الأخلاقي ويشكلون نماذج سلوكية يقتدى بها ،فيما تنخفض بعد العدالة بمعدل ٤٠٪ عن المستوى العالي وهذا يتعارض وضرورة الحيادية والشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين من خلال الوظيفة العامة.

مؤشرات اقتصادية

٥٠ مليار يورو حجم التبادل التجاري بين فرنسا والدول العربية

■،،أوضح أمين عام اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم نقي أن مجموع التبادل التجاري بين فرنسا والدول العربية ارتفع إلى ٢٧٠ بليون ريال (٥٠ بليون يورو) بعد أن كان ٢٢١,٤ بليون ريال (٤١,٥ بليون يورو) تشكل ١٥٪ من حجم التجارة الخارجية الفرنسية. ما يدل على أهمية العلاقات الاقتصادية العربية الفرنسية التي تزداد يوماً بعد آخر.

وأشار إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ ٦٦,٤ بليون ريال (١٢,٣ بليون يورو) لعام ٢٠٠٩، وذلك حسب تقرير غرفة التجارة العربية الفرنسية، كما بلغ الفائض من هذا المبلغ ٢٨ بليون ريال (٥,٢ بليون يورو) لصالح فرنسا، في حين يبلغ حجمه بين فرنسا وبلدان المغرب العربي ١٢٥ بليون ريال (٢٣,١٣ بليون يورو) والفائض بلغ ١٠,٨ بليون ريال (بليوني يورو) لصالح فرنسا أيضاً، أما بقية الدول العربية فقد بلغ الحجم ٣٢,٦ بليون ريال (٦,٢٣ بليون يورو) والفائض ٩,٧ بليون ريال (١,٨ بليون يورو) لصالح فرنسا.

وتنظم الغرفة العربية الفرنسية بالتعاون مع الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي المنتدى الاقتصادي الفرنسي الخليجي الثاني في باريس خلال الفترة ٢٧-٢٨ أكتوبر المقبل، ويتضمن العديد من الجلسات التي تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والحيوية.

ويشارك في المنتدى عدد كبير من رجال وسيدات الأعمال وعدد من المهتمين بالجانب الاقتصادي من بينهم وزيرة التجارة الخارجية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخة لبنى القاسمي، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني، ورئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي صالح كامل، والنائب الأول لرئيس الاتحاد ورئيس غرفة تجارة وصناعة عمان خليل الخنجي، والنائب الثاني لرئيس الاتحاد ورئيس غرفة تجارة وصناعة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، والنائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين إبراهيم زينل، ووزير خارجية فرنسا السابق رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية هيرفي دوشاريت، وعدد من الوزراء وأصحاب الأعمال رجال وسيدات الأعمال الخليجيين ونظرائهم الفرنسيين، وهيئات ومنظمات ومؤسسات من داخل وخارج فرنسا.

وأكد أمين عام اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أهمية المشاركة في المنتدى لما يعكسه من أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي بين الجانبين، ودعا رجال وسيدات الأعمال والمؤسسات والهيئات والمنظمات إلى المشاركة بفعاليات المنتدى التي من شأنها خدمتهم على اختلاف مجالاتهم وتخصصاتهم.

١٥٨ مليون درهم قيمة تصرفات العقارات بدبي في يوم واحد

■،، بلغت قيمة تصرفات العقارات من أراض وشقق وفلل وإجراءات بيع ورهن و"إجارة منتهية بالتملك" في دبي اليوم نحو ١٥٨,٩ مليون درهم منها ٤٢,٦ مليون درهم تصرفات أراض وحوالي ١١٦,٣ مليون درهم تصرفات شقق وفلل.

وأفاد التقرير اليومي للتصرفات الذي يصدر عن دائرة الأراضي والأملاك بدبي بأن الدائرة سجلت أمس ١٤ مبايعة كان أهمها مبايعة بقيمة ٧,٥ مليون درهم في منطقة "الثنية الرابعة"، وأخرى بقيمة ٥,٣ مليون درهم في منطقة "نخلة جميرا"، ومبايعة ثالثة بقيمة ٣,٤ مليون درهم في منطقة "وادي الصفا ٦".. وتصدرت "وادي الصفا ٦" مناطق دبي من حيث عدد المبايعات بتسجيلها مبايعتين بقيمة ٦,١ مليون درهم تلتها منطقة "المزهر الأولى" بمبايعتين قيمتهما ٢,٤ مليون درهم فمنطقة "الثنية الرابعة" بمبايعة قيمتها ٧,٥ مليون درهم.

وشهدت "الثنية الرابعة" أكبر مبايعة من حيث المساحة بنحو ٤٦ ألف قدم مربع التي بيعت بمبلغ ٧,٥ مليون درهم تلتها مبايعة بمساحة حوالي ٢٨ ألف قدم مربعة في منطقة "ورسان الرابعة" بيعت بمبلغ ١,٦ مليون درهم..

كما سجلت الدائرة أمس ١٩ رهناً عقارياً لأراض وشقق وفلل بقيمة إجمالية بلغت ٣٩ مليون درهم كان أهمها قطعة أرض في منطقة نايف سجلت بسبعة ملايين درهم وأخرى في "وادي الصفا ٦" بمبلغ ٤,٩ مليون درهم.

وبشأن مبايعات الشقق والفلل في مناطق التملك الحر فتم تسجيل ١٠ مبايعات منها ست لشقق سجلت بمبلغ ١٦,٩ مليون درهم وأربع مبايعات لفلل سجلت بمبلغ ٦,٤ مليون درهم، فيما وصل عدد الرهون على الشقق والفلل إلى ١٢ رهناً بقيمة ٢٠,١ مليون درهم.

ارتفاع الأسهم اليابانية مدعمة بقطاعات التعدين والصناعة

■،، شهدت بورصة طوكيو ارتفاعا حادا عند الاقفال حيث ارتفع مؤشر نيكي الرئيسي بنسبة ١,٢٢٪.

فقد ارتفع مؤشر نيكي الرئيسي الذي يضم ٢٢٥ اصدارا ١٠٤,٨٨ نقطة مقارنة بأمس ليصل إلى ٨٧٣٣,٠١ نقطة. وارتفع مؤشر توبيكس الأوسع نطاقا ٧,٥٥ نقطة بنسبة ١,٠٢٪ ليصل إلى ٧٥٠,٣٩ نقطة..

وارتفعت أسهم قطاعي الالات الدقيقة والتعدين، وكانت قطاعات منتجات النفط والفحم، والمعلومات والاتصالات، والحديد والصلب من بين القطاعات التي انخفضت أسهمها.

وبلغت قيمة التداول حوالى ١٤١٤ مليار ين (حوالى ١٨,٤٢ مليار دولار أمريكي.

اندونيسيا تعتزم إصدار سندات إسلامية للسوق العالمية

■،، تعتزم الحكومة الاندونيسية اصدار سندات اسلامية تقدر قيمتها بمليار دولار امريكي خلال الربع الثالث من العام الحالي، حسبما صرح وزير.

وذكر وزير المالية الاندونيسي اجوس كارتواردجو، في اشارة إلى الاصدار المزمع للسندات الاسلامية العالمية "إن الاصدار الكامل للسندات سيتم العام الحالي . ونريد أن نحصل على مليار دولار عائدات من عملية الاصدار".

واضاف الوزير إن عملية اختيار ضامني إصدار السندات تجرى حاليا ، مشيرا إلى أنه سيتم طرح السندات للبيع في ثلاث قارات مختلفة.

وقال إن " الضامنين الثلاثة سيمثلون الاسواق في اسيا، واوروبا، وامريكا.